

التبعية المفرطة لقطاع المحروقات في الجزائر وأثرها على تدهور المؤشرات الاقتصادية - دراسة تحليلية للفترة (2000-2021) -

Excessive dependence on the hydrocarbon sector in Algeria and its impact on the deterioration of economic indicators - Analytical study for the period (2000-2021) -

بوعبدلي ياسين ، bouabdelli yacine

مخبر MQEMADD، جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)، y.bouabdelli@univ-djelfa.dz

تاريخ النشر: 2023/06/17

تاريخ القبول: 2023/06/01

تاريخ الاستلام: 2023/02/15

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أسباب تدهور أهم المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري والذي يعاني من إشكالية التبعية المفرطة لقطاع المحروقات وصولاً إلى البحث في السبل والآليات لخروجه من لعنة الموارد وتحقيق التنويع الاقتصادي. ووصلنا إلى نتيجة مفادها أن الاقتصاد الجزائري سيبقى بمؤشرات اقتصادية سلبية إذا لم يعاد النظر في السياسات الاقتصادية الكلية وإعطاء أهمية كبيرة لباقي القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الرائدة والاهتمام الجاد بالتعليم والتكوين والبحث والتطوير، خصوصاً أن الجزائر تمتلك كل المؤهلات والمقومات التي تسمح بتحسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق فرص الإقلاع الاقتصادي. كلمات مفتاحية: الاقتصاد الجزائري، المؤشرات الاقتصادية، السياسات الاقتصادية، القطاعات الاقتصادية.

تصنيف JEL : Q3, O15, E14, O13, O11, E6

Abstract:

This study was aimed at analysing the causes of the deterioration of the most important economic indicators in Algeria's economy, which suffers from the problem of excessive dependence on the burning sector in order to explore ways and means of emerging from the curse of resources and achieving economic diversification.

We have come to the conclusion that Algeria's economy will remain with negative economic indicators if macroeconomic policies are not reviewed and great importance is attached to other stagnant productive sectors of the economy and serious attention is paid to education, composition and research and development, especially since Algeria possesses all the qualifications and potentials to improve economic indicators and achieve economic take-off opportunities.

Keywords: Algeria's economy, economic indicators, economic policies, economic sectors.

Jel Classification Codes:: E6, O11, O13, E14, O15, Q3

Résumé:

Cette étude visait à analyser les causes de la détérioration des principaux indicateurs économiques de l'économie algérienne, qui souffre du problème d'une dépendance excessive à l'égard du secteur en feu afin d'explorer les moyens de sortir de la malédiction des ressources et de parvenir à la diversification économique.

Nous en sommes arrivés à la conclusion que l'économie algérienne restera avec des indicateurs économiques négatifs si les politiques macroéconomiques ne sont pas réexaminées et si l'on accorde une grande importance à d'autres secteurs productifs stagnants de l'économie et si l'on accorde une attention particulière à l'éducation, la composition et la recherche et le développement, d'autant plus que l'Algérie possède toutes les qualifications et tous les potentiels pour améliorer les indicateurs économiques et réaliser des possibilités de décollage économique.

Mots-clés : Economie algérienne, indicateurs économiques, politiques économiques, secteurs économiques.

Codes de classification de Jel: E6, O11, O13, E14, O15, Q3

1 مقدمة:

رغم دخول الجزائر بعد الاستقلال في مجال الصناعات المصنعة، فإن فشلها في إيجاد أسواق خارجية وضعف الاستهلاك الداخلي، أدى في نهاية المطاف إلى سقوطها في دوامة الربع الاقتصادي القائم النفط والغاز لتوفير الموارد المالية للدولة.

ولئن أوقعت هذه السياسة البلاد في أزمت مالية متتالية في فترة الثمانينيات والتسعينيات، إلا أنها واصلت على هذا المنوال التنموي دون استثمار الموارد الضخمة للبلاد والطفرات النفطية الناجمة عن ارتفاع الأسعار خاصة في السبعينات والفترة الممتدة بين 2005 و2013، في إعادة تشكيل نموذج تنموي قائم على تنوع مصادر الدخل.

مع تراجع أسعار النفط العالمية في السنوات الأخيرة، تأثرت المالية العامة بشدة في ظل اعتمادها على إيرادات تصدير الخام، مدفوعة بالعوامل الاجتماعية كارتفاع البطالة والديمقراطية من حيث ارتفاع نسب الاستهلاك والإنفاق ما تسبب في تآكل مخزون الاحتياطي من النقد الأجنبي.

الارتباط الوثيق للاقتصاد بالربع النفطي، يعني بالضرورة الهشاشة والتذبذب لاقترانه بنسبة الطلب العالمي واستقرار الأسواق والعلاقات الدولية، وفي حال تراجع سعر البرميل، فإن الدولة ستعرف اختلالاً في ميزانها التجاري وفي موازنتها العامة ولن تقدر على تغطية نفقاتها، وبالتالي ارتفاع مخاطر اللجوء إلى المديونية الخارجية.

الاشكالية الرئيسية:

ماهي انعكاسات التبعية المفرطة لقطاع المحروقات على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر للفترة (2000-2021) ؟
التساؤلات الفرعية:

- ماهي مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري؟
- ماهي أسباب تدهور المؤشرات الاقتصادية في الجزائر؟
- هل باستطاعة الجزائر تطبيق سبل وحلول للخروج من هذه التبعية المفرطة وتحقيق تنوعها الاقتصادي ؟

الفرضيات الجزئية:

- يحتل قطاع المحروقات مكانة كبيرة في الاقتصاد الجزائري.
- يرجع تدهور أهم المؤشرات الاقتصادية إلى اعتمادها على قطاع المحروقات.
- باستطاعة الجزائر تحقيق التنوع الاقتصادي إذا توفرت الإرادة القوية والإستراتيجية المبنية على أسس علمية.

أهمية البحث:

إن الإبقاء على السياسة الاقتصادية الحالية في الجزائر القائمة على القطاع الأحادي يعني بالضرورة مواصلة البقاء في دائرة المخاطر وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فإن عليها تعديل نموذجها التنموي وإرساء نظام اقتصادي قوي ومتنوع يُراعي المقدرات البشرية والموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد.

اهداف البحث:

- تحديد مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.
- تحليل أسباب تدهور أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر.
- البحث في السبل والآليات الناجعة لخروج الاقتصاد الجزائري من لعنة الموارد وتحقيق التنوع الاقتصادي.

محاور البحث

- المحور الأول: مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.
- المحور الثاني: تدهور المؤشرات الاقتصادية في الجزائر.
- المحور الثالث: سبل تحقيق التنوع الاقتصادي والتخلص من الاقتصاد الأحادي.

2 مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

1.2 إيرادات قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

ترتبط إيرادات قطاع المحروقات في الجزائر بأسعار النفط في السوق العالمي الذي يعرف تذبذبا كبيرا خصوصا في السنوات الأخيرة.

1.1.2 تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2021 .

أدى ضعف انتعاش النمو في البلدان المتقدمة وتباطئه الواضح في البلدان الناشئة والنامية إلى تراجع النمو للإنتاج العالمي في زمن الجائحة، مخلفاً ضعف في الطلب على المحروقات، مما زاد من انخفاض سعر البرنت، في ظرف فائض في العرض، هذه العوامل بدورها أثرت بشكل واسع على أسعار النفط في السوق العالمية، والشكل التالي يوضح السعر المتوسط بالدولار للبرميل الواحد بين سنتي 2000 إلى جويلية 2021.

الوحدة: دولار/ البرميل

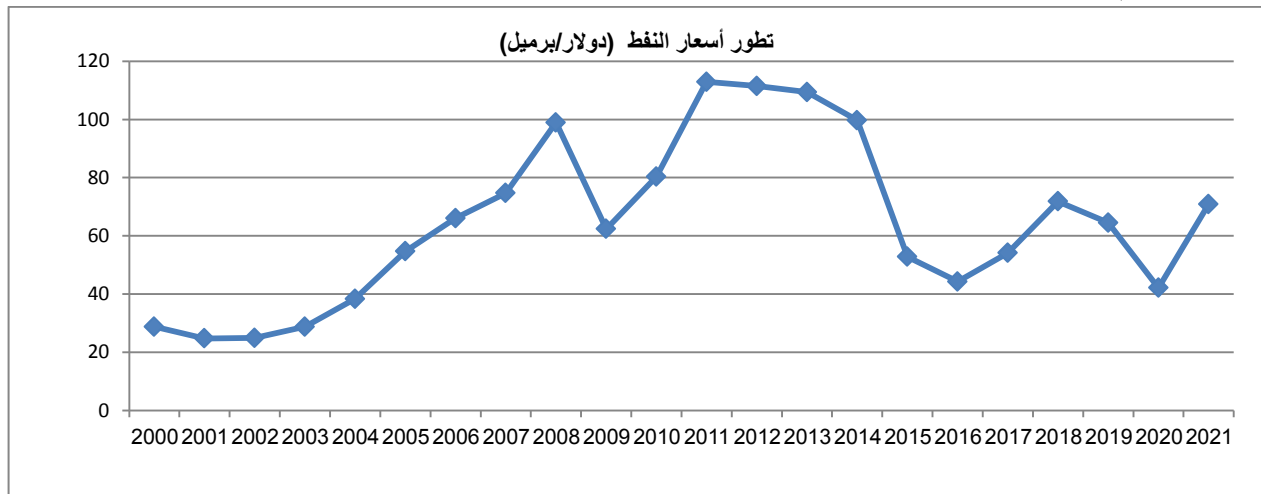
الجدول رقم 01: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2021

السنوات	اسعار النفط	السنوات	اسعار النفط
2000	28.77	2011	112.92
2001	24.74	2012	111.49
2002	24.91	2013	109.38
2003	28.73	2014	99.68
2004	38.35	2015	53.07
2005	54.64	2016	44.28
2006	66.05	2017	54.12
2007	74.66	2018	71.82
2008	98.96	2019	64.49
2009	62.35	2020	42.12
2010	80.35	2021	70.89

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات OPEC

الوحدة: (دولار/برميل)

الشكل رقم (01): تطور أسعار النفط للفترة (2000-2021)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

عرف سعر البرميل الخام أقصى قيمة له بـ 122.8 دولار للبرميل في ماي 2008 لينهار بعدها في آخر نفس السنة بالقرب من مستوى 40 دولارا للبرميل، ليحقق سعر متوسط سنوي بقيمة 98.96 دولار للبرميل، مما يشكل صدمة بترولية، عرفت في حينها بصدمة 2008.

في المتوسط، تراجع سعر برميل النفط من 96.25 دولار لسنة 2014 إلى 50.79 دولار لسنة 2015، وبلغ متوسط سعر البرميل الجزائري 53.07 دولار، أي تراجع بـ 47.1%.

بعد الانخفاضات الحادة لسنتي 2015 و 2016، حققت الأسعار زيادة لسنتي 2017 و 2018 لتبلغ سنة 2018 في المتوسط سعر 71.82 دولار.

عاود سعر البترول من جديد الانخفاض لبلغ سنة 2019 سعر في المتوسط قدره 64.4 دولار (-9.7%)، ليعود للانخفاض مرة أخرى ليبلغ سعر 42.12 دولار سنة 2020 وهذا بسبب ما تعرض له المحيط الدولي لاضطرابات كبيرة بسبب تداعيات جائحة كورونا، حيث شهد النمو الاقتصادي العالمي سنة 2020 تراجعاً بنسبة 3.3% ودخلت أغلبية البلدان في ركود حاد كان له أثر كبير على مستوى سوق المواد الأولية لاسيما أسعار النفط والتي فقدت حوالي 65% من قيمتها من جانفي إلى افريل وهي الفترة الأولى للحجر الصحي العالمي.

وفي سنة 2021 اتجه الاقتصاد العالمي نحو الانتعاش بعد تخفيف إجراءات الحجر الصحي، واعتماد سياسات عمومية هامة لإنعاش الاقتصاد، حيث سجل نمو قدره 6.1% مما أدى إلى رفع الطلب على سلع المواد الأولية، فارتفعت أسعار منتجات الطاقة بحوالي 82% مسجلاً سعر النفط الجزائري لسنة 2021 سعراً في المتوسط قدره 70.89 دولار. أدى تذبذب الأسعار والكميات في صادرات المحروقات السائلة والغازية، انطلاقاً من سنة 2009 إلى منتصف 2021 تذبذب في إيرادات الصادرات، وهذا ما سيوضح في النقطة التالية.

2.1.2 تطور إيرادات قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

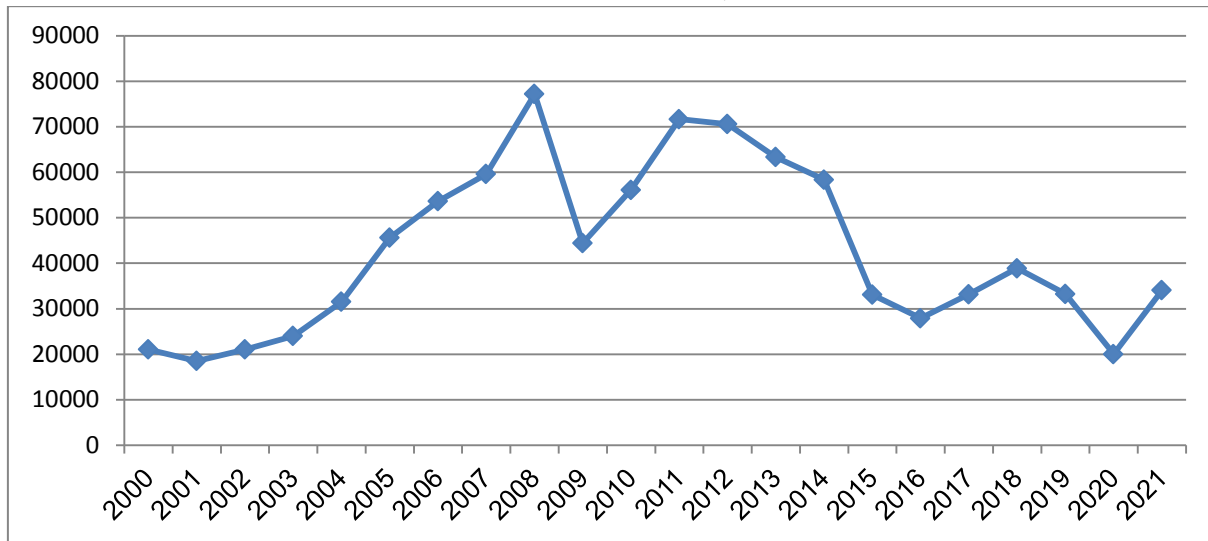
تعرض العوائد النفطية مشاكل من حيث تقدير قيمتها نتيجة الحرص على سرية حجم هذه العوائد، وعموماً فإن الارتفاع المستمر لأسعار النفط إلى جانب ارتفاع الطاقة الإنتاجية والتصديرية لفترات معينة، أدى إلى تزايد العوائد النفطية وتراكم الفوائض المالية، ويوضح كل من الجدول والشكل المواليين تطور هذه الإيرادات.

الجدول رقم (02) : تطور إيرادات قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) الوحدة: مليون دولار

السنوات	إيرادات قطاع المحروقات	السنوات	إيرادات قطاع المحروقات
2000	21061.3	2011	71661.8
2001	18531.9	2012	70583.7
2002	21061.3	2013	63816.2
2003	23993.3	2014	58461.6
2004	31550.1	2015	33081
2005	45587.9	2016	27918
2006	53608	2017	33202
2007	59605.1	2018	38897
2008	77194.6	2019	33244
2009	44415.1	2020	20016
2010	56121.6	2021	34058

المصدر: بنك الجزائر (2005، 2015، 2018، 2021) التقرير السنوي : التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

الشكل رقم (02): تطور إيرادات قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الباحث، بناء على معطيات الجدول السابق.

عرفت عوائد قطاع المحروقات اتجاهها تصاعديا للفترة (2000-2008) في ظل الارتفاع المستمر لأسعار النفط، حيث ارتفعت من 21061.3 مليون دولار سنة 2000 إلى 77194.6 مليون دولار سنة 2008 أي بزيادة تقدر بـ 56133.3 مليون دولار، أي أن الزيادة مقارنة بسنة 2000 بلغت نسبة 266.52%.

لتعرف العوائد النفطية سنة 2009 تراجعاً كبيراً حيث وصلت إلى 44415.1 مليون دولار بانخفاض يقدر بـ 32779.5 مليون دولار، أي بانخفاض مقارنة بسنة 2008 يصل لنسبة 42.46%، وهذا راجع إلى تراجع النمو على المستوى العالمي بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وانخفاض أسعار النفط في النصف الثاني لسنة 2008.

لتعرف من جديد الإيرادات النفطية لسنة 2011 ارتفاعاً بنسبة 61.34% مقارنة بسنة 2009 لتعاود الانخفاض سنة 2016 حيث بلغت 27918 مليون دولار أي انخفاضاً بنسبة 61.04% مقارنة بسنة 2011 (فقدان أكثر من النصف)، على اثر أزمة انخفاض أسعار النفط في أواخر سنة 2014.

بعد الانخفاض في سنة 2016 حققت الإيرادات النفطية سنة 2017 و2018 من جديد ارتفاعاً بسبب تحسن سعر برميل النفط لهذين السنتين.

وفي 2019 أدى انخفاض أسعار النفط إلى جانب انخفاض الكميات المصدرة بنسبة 7.3% إلى تراجع الصادرات من المحروقات والتي انخفضت من 38.9 مليار دولار سنة 2018 إلى 33.2 مليار دولار لسنة 2019 أي ما يقارب انخفاض بـ 6 مليار دولار.

إن تواصل انخفاض أسعار النفط أدت إلى تراجع الإيرادات النفطية من 33.2 مليار دولار إلى 20 مليار دولار سنة 2020 بما يقارب 13 مليار دولار.

شهدت سنة 2021 ارتفاعاً في الإيرادات النفطية بنسبة 35.8% نتيجة الزيادة المعتبرة لأسعار النفط وتحسن الوضعية الصحية بعد جائحة كورونا وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي.

وفي الحقيقة فإن عدم استقرار أسعار النفط يمثل أحد المشاكل التي تواجهها الإيرادات النفطية.

2.2 أهمية إيرادات قطاع المحروقات للاقتصاد الجزائري:

يمكن إبراز أهمية عوائد النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري في النقاط التالية: (بوعبدلي، 2018، صفحة 76)

- من أهم مصادر الإيرادات المالية للموازنة العامة للدولة ؛
- مصدراً هاماً لتكوين الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية؛

- المساهمة الكبيرة لعوائد النفط في تكوين الناتج الداخلي الخام.

3.2 عوائد النفط والإيرادات العامة للدولة

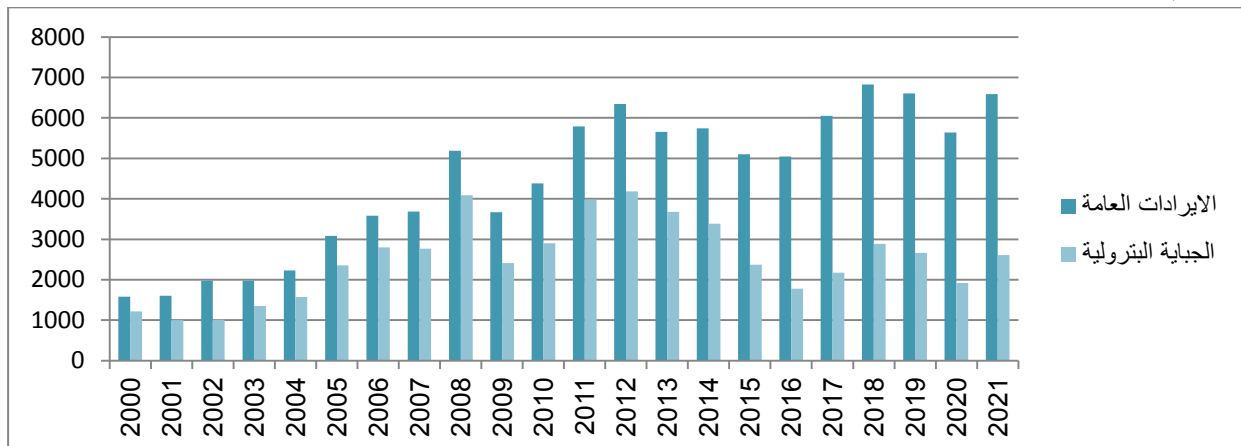
تمثل عوائد النفط مصدرا أساسيا للموازنة العامة، وهو ما توضحه حصة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة، كما يظهر من خلال الجدول والشكل التالي:

الجدول رقم (03): هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2021) الوحدة: مليار دينار

السنوات	الإيرادات العامة	الجبابة البترولية	النسبة المئوية
2000	1578.1	1213.2	76.87
2001	1603.2	1001.4	66.51
2002	1974.4	1007.9	62.86
2003	1974.4	1350.0	68.37
2004	2229.7	1570.7	70.44
2005	3082.6	2352.7	76.32
2006	3582.3	2799.0	78.13
2007	3688.5	2769.8	75.82
2008	5190.5	4088.6	78.77
2009	3672.9	2412.7	65.68
2010	4379.6	2905.0	66.33
2011	5790.3	3979.7	68.73
2012	6339.3	4184.3	66.00
2013	5957.5	3678.1	61.73
2014	5738.4	3388.4	59.04
2015	5103.1	2373.5	46.51
2016	5110.1	1781.1	34.85
2017	6047.9	2177	35.99
2018	6826.9	2887.1	42.29
2019	6601.6	2668.5	40.42
2020	5640.9	1921.6	34.06
2021	6586.6	2609.2	39.61

المصدر: بنك الجزائر (2005، 2010، 2015، 2018، 2021) التقرير السنوي : التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

الشكل رقم (03): هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2021) الوحدة: مليار دينار



المصدر: من إعداد الباحث، بناء على معطيات الجدول السابق.

تمثل الجباية البترولية نسبة كبيرة من الإيرادات العامة للدولة وقد بلغت أكبر نسبة سنة 2008 (78.77%)، الأمر الذي يؤكد اعتماد الدولة في تمويلها للموازنة العامة على عوائد القطاع النفطي والتي تعطي للحكومة الموارد المالية اللازمة للإنفاق على القطاعات الأخرى ولتمويل مشاريع التنمية، وفي سنة 2020 انخفضت نسبة مساهمة الجباية البترولية إلى 34.06% من الإيرادات العامة نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط في السوق الدولي.

4.2 عوائد قطاع المحروقات مصدر رئيسي للاحتياطيات من العملات الأجنبية

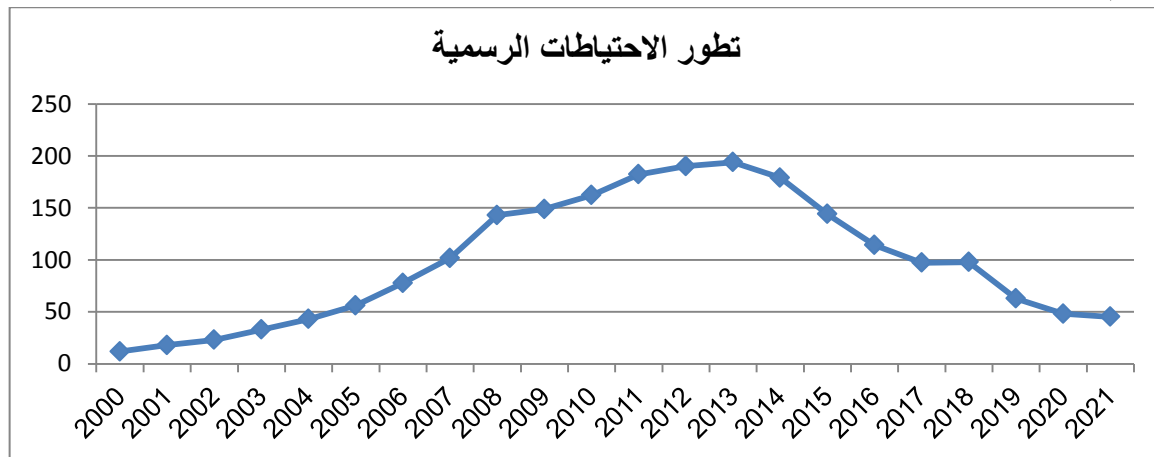
عرفت الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية تطورا مستمرا خلال السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وكذا تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط الجزائري، إذ يعد القطاع النفطي المصدر الرئيسي للاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية في الجزائر، وهو ما يوضحه كل من الجدول والشكل التاليين.

الجدول رقم (04): تطور الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية خلال الفترة (2000-2021) الوحدة: مليار دولار

السنوات	الاحتياطيات	السنوات	الاحتياطيات
2000	11.90	2011	182.22
2001	17.96	2012	190.16
2002	23.11	2013	194.01
2003	32.92	2014	178.95
2004	43.11	2015	144.13
2005	56.18	2016	114.14
2006	77.78	2017	97.33
2007	101.8	2018	97.88
2008	143.0	2019	62.75
2009	148.91	2020	48.16
2010	162.22	2021	45.29

المصدر: بنك الجزائر (2005، 2010، 2018، 2021) التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

الشكل رقم (04): تطور الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية خلال الفترة (2000-2021) الوحدة: مليار دولار



المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

أدى الارتفاع الكبير لأسعار النفط إلى تزايد حجم الاحتياطيات وهو ما أدى بدوره إلى تعزيز الملاءة المالية ودعم المركز المالي للجزائر اتجاه الخارج رغم انخفاض هذه الاحتياطيات سنة 2021 حيث بلغت 45.29 مليار دولار، مقارنة ب 2013 حيث بلغت أعلى قيمة ب 194.01 مليار دولار، و يرجع هذا الانخفاض في احتياطي الصرف من العملات الأجنبية لتراجع أسعار النفط.

5.2 عوائد قطاع المحروقات والناتج الداخلي الخام

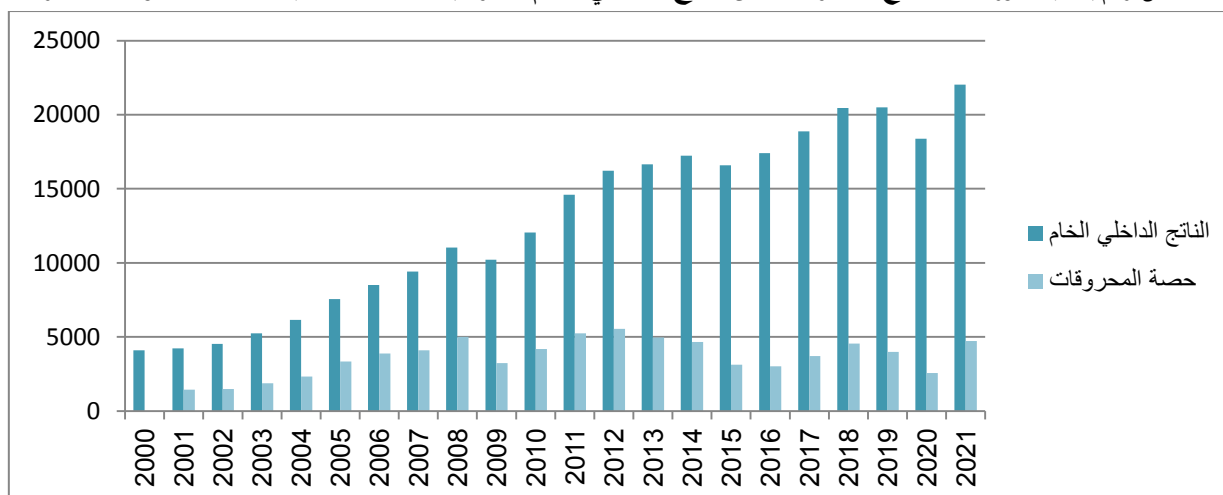
يرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر بنمو قطاع المحروقات ويتضح ذلك من خلال موقع القطاع ضمن هيكل الناتج الداخلي الخام كما هو موضح في كل من الجدول والشكل المواليين :

الجدول رقم(05):تطور حصة قطاع المحروقات من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2021) الوحدة: مليار دينار

السنوات	الناتج الداخلي الخام	حصة قطاع المحروقات	النسبة المئوية
2000	4098.8	1616.3	39.4
2001	4227.1	1443.9	34.2
2002	4522.8	1477.0	32.7
2003	5247.7	1868.9	35.6
2004	6151.9	2319.8	37.7
2005	7564.7	3352.9	44.3
2006	8512.2	3882.2	45.6
2007	9408.3	4089.3	43.5
2008	11042.8	5001.5	45.3
2009	10212	3242.3	31.7
2010	12049.4	4180.4	34.7
2011	14588.6	5242.5	35.93
2012	16208.7	5536.4	34.15
2013	16650.2	4968.8	29.85
2014	17242.5	4657.8	27.07
2015	16591.9	3134.3	18.9
2016	17406.8	3025.6	17.38
2017	18876.2	3699.7	19.6
2018	20452.3	4548.8	22.2
2019	20501.1	3991	19.5
2020	18383.8	2575.1	14
2021	22021.5	4734.4	21.5

المصدر: بنك الجزائر(2005، 2010، 2015، 2018، 2021)، التقرير السنوي : التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

الشكل رقم(05):تطور حصة قطاع المحروقات من الناتج الداخلي الخام للفترة (2000-2021) الوحدة: مليار دينار



المصدر: من إعداد الباحث، بناء على معطيات الجدول السابق.

يساهم قطاع المحروقات بنسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام حيث بلغ متوسط مساهمة هذا القطاع خلال الفترة 2000-2010 نسبة 39.54% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، وقد سجلت سنة 2006 أكبر نسبة حيث مثل قطاع المحروقات نسبة 45.6% من الناتج الداخلي الخام، وهذا يدل على مدى زيادة اعتماد الدولة على الإيرادات النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر إلى حد كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات، وأي تأثير سلبي على قطاع المحروقات خاصة في ظل عدم استقرار الأسعار سوف يؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري ككل، أما انخفاض مساهمة قطاع المحروقات في السنوات العشر الأخيرة فترجع أساسا إلى أزمة انخفاض أسعار النفط.

3 تدهور المؤشرات الاقتصادية

لا يمكن تجاهل النتائج المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، ولكن لا بد من النظر إلى هذه النتائج من زاوية المبالغ المالية الضخمة التي تم إنفاقها من خلال البرامج المسطرة خلال الفترة (2000-2021)، لهذا يمكن مراجعة بعض المؤشرات نستنتج منها تقييما لنتائج النموذج التنموي الحالي وهي:

- ضعف وتذبذب النمو الاقتصادي.
- انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية مقابل ارتفاع مساهمة قطاع المحروقات.
- انخفاض الصادرات خارج قطاع المحروقات وضعف تنوعها.
- انخفاض الإيرادات العامة وعجز الميزانية.

1.3 ضعف وتذبذب النمو الاقتصادي:

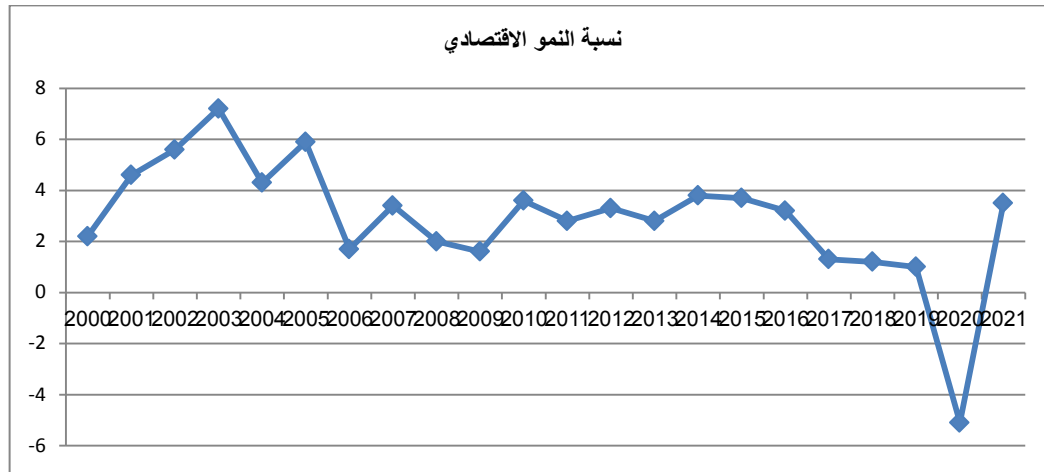
عرف معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2021) تذبذبا كبيرا، إلا أنه يبقى معدل ضعيف بالمقارنة مع المبالغ الضخمة المنفقة حسب تقدير كثير من الخبراء. ويوضح كل من الجدول والشكل الموليين تذبذب النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (06): تذبذب النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	النمو الاقتصادي	السنوات	النمو الاقتصادي
2000	2.2	2011	2.8
2001	4.6	2012	3.3
2002	5.6	2013	2.8
2003	7.2	2014	3.8
2004	4.3	2015	3.7
2005	5.9	2016	3.2
2006	1.7	2017	1.3
2007	3.4	2018	1.2
2008	2	2019	1
2009	1.6	2020	5.1-
2010	3.6	2021	3.5

المصدر: بنك الجزائر (2005، 2010، 2015، 2018، 2021) التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

الشكل رقم (06): تذبذب النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)



المصدر: من إعداد الباحث، بناء على معطيات الجدول السابق.

عرف معدل النمو تذبذبا كبيرا خلال هذه الفترة 2000-2021 وذلك لارتباطه الكبير بأسعار النفط شديدة التقلب، حيث ارتفع من 2.2% سنة 2000 إلى 7.2% سنة 2003 وهي أعلى قيمة مسجلة، ثم انخفض إلى 1.6% سنة 2009، نتيجة الصدمة النفطية لسنة 2008، ليعيد الارتفاع مجددا نتيجة تحسن أسعار النفط ليصل سنة 2014 نسبة نمو مقدرة بـ 3.7% وهذه النسبة تبقى جد ضعيفة مقارنة بالمبالغ الضخمة المنفقة في الاقتصاد الجزائري، ليسجل سنة 2020 نسبة سالبة مقدرة بـ 5.1% وهذا بسبب تأثير الصدمة الاقتصادية التي سببتها الأزمة الصحية على النشاط الاقتصادي في الجزائر المعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات والاستثمار العمومي، والذي كان لم يزل تحت الصدمة الخارجية الواسعة النطاق منذ 2014 والناجمة عن الانخفاض الكبير والمستمر لأسعار النفط.

ليسجل سنة 2021 انتعاشا بنسبة نمو قدرها 3.5% انتعاش الطلب العالمي وتحسن أسعار النفط.

2.3 انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية مقابل ارتفاع مساهمة قطاع المحروقات.

لهذا المؤشر أهمية في تقييم تدهور المؤشرات الاقتصادية، كونه يبين مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين القيمة المضافة للإنتاج المحلي الإجمالي، كما هو مبين في الجدول التالي:

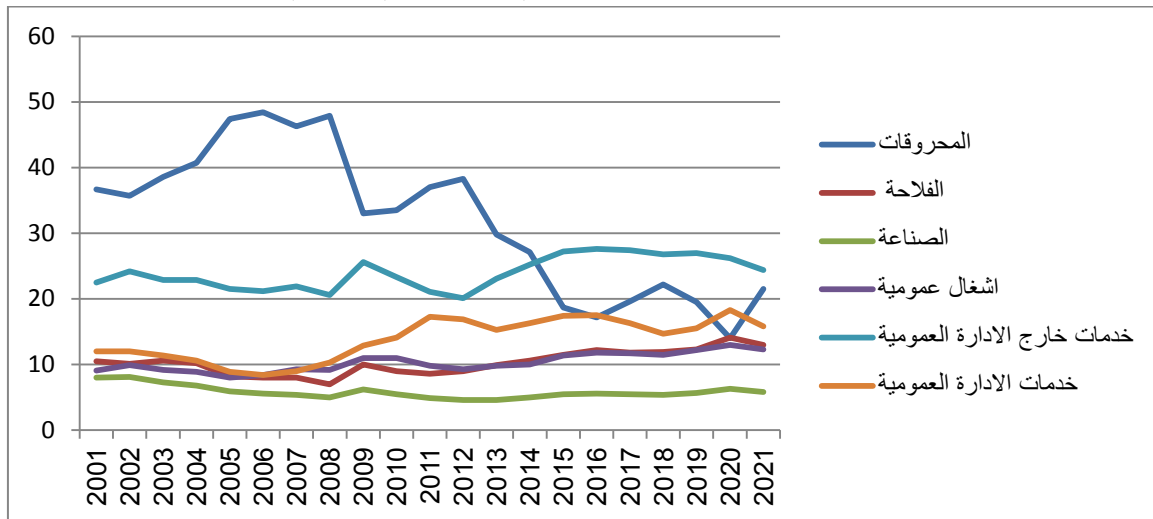
الجدول (07): نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (2001-2021)

السنوات	المحروقات	الزراعة	الصناعة	أشغال عمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية
2001	36.7	10.5	8	9.1	23.5	12
2002	35.7	10.1	8.1	9.9	24.2	12
2003	38.6	10.6	7.3	9.2	22.9	11.4
2004	40.7	10.2	6.8	8.9	22.9	10.6
2005	47.4	8.2	5.9	8	21.5	8.9
2006	48.4	8	5.6	8.4	21.2	8.4
2007	46.3	8	5.4	9.3	21.9	9
2008	47.9	7	5	9.2	20.6	10.3
2009	33	10	6.2	11	25.6	12.9
2010	33.5	9	5.5	11	23.3	14.1
2011	37	8.6	4.9	9.8	21.1	17.3
2012	38.3	9	4.6	9.3	20.1	16.9

15.3	23.1	9.8	4.6	9.9	29.8	2013
16.3	25.2	10	5	10.6	27.1	2014
17.4	27.2	11.4	5.5	11.5	18.7	2015
17.5	27.6	11.8	5.6	12.2	17.2	2016
16.3	27.4	11.7	5.5	11.8	19.6	2017
14.7	26.8	11.5	5.4	11.9	22.2	2018
15.5	27	12.2	5.7	12.3	19.5	2019
18.3	26.2	13	6.3	14.1	14	2020
15.8	24.4	12.3	5.8	13	21.5	2021

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2021، 2018، 2015، 2010، 2005

الشكل رقم (07): نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (2001-2021)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

كما تبين الإحصائيات ارتفاع نسبة إسهام قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، وعرفت هذه النسبة تذبذبا نتيجة ارتباطها بأسعار النفط حيث وصلت أعلى نسبة 48.4% سنة 2006، لتتخفص مجددا إلى أدنى نسبة بـ 14% سنة 2020 بسبب تراجع أسعار النفط.

في المقابل انخفاض إسهام كل القطاعات الإنتاجية الأخرى بدرجات متفاوتة، حيث كان إسهام القطاع الفلاحي بنسبة 13% سنة 2021 كأعلى نسبة مسجلة رغم المبالغ المخصصة لهذا القطاع، وانخفض إسهام القطاع الصناعي من 8% سنة 2001 إلى 5.8% سنة 2021. إضافة إلى القطاع السياحي والذي لا يظهر في البيانات لأنه يندرج ضمن مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام مع كل من قطاع النقل وقطاع الاتصالات، فمساهمته المباشرة في الناتج كانت جد ضعيفة حيث لم تتجاوز خلال المدة (2021-2001) نسبة 3.36% إجمالا.

عموما ما نلاحظه خلال هذه الفترة (2021-2001) هو عدم استقرار مساهمة القطاعات الإنتاجية، وسيطرة مساهمة قطاعي المحروقات والخدمات، وضعف مساهمة كل من قطاعات الفلاحة، الصناعة والسياحة.

وهذا يعني أن الفترة التي شهدت فيها أسعار النفط ارتفاعا كبيرا، عرفت القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات تراجعا ملحوظا.

3.3 انخفاض الصادرات خارج قطاع المحروقات وضعف تنويعها

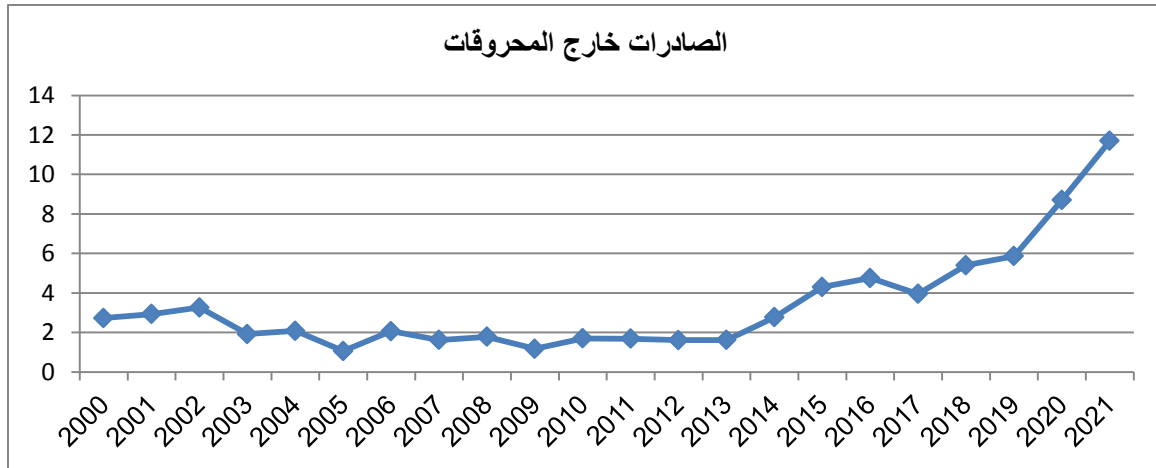
رغم الاستثمارات الضخمة لتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات إلا أن نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة جدا، ولم تعرف النسبة تطورا خلال إلى 15 سنة الأولى نسبة 2 % ، وبداية من سنة 2015 عرفت ارتفاعا طفيفا بنسبة 4.3 % إلى أن وصلت نسبة 11.7 % لسنة 2021.

الجدول رقم (08): نسب الصادرات خارج المحروقات إلى مجموع الصادرات (2000-2021) الوحدة: نسبة مئوية

الصادرات خارج قطاع المحروقات	السنوات	الصادرات خارج قطاع المحروقات	السنوات
1.68	2011	2.73	2000
1.61	2012	2.93	2001
1.62	2013	3.26	2002
2.77	2014	1.92	2003
4.3	2015	2.08	2004
4.75	2016	1.06	2005
3.95	2017	2.06	2006
5.40	2018	1.62	2007
5.86	2019	1.78	2008
8.7	2020	1.17	2009
11.7	2021	1.7	2010

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2005، 2010، 2021، 2015،

الشكل رقم (08): نسب الصادرات خارج المحروقات إلى مجموع الصادرات (2000-2021)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

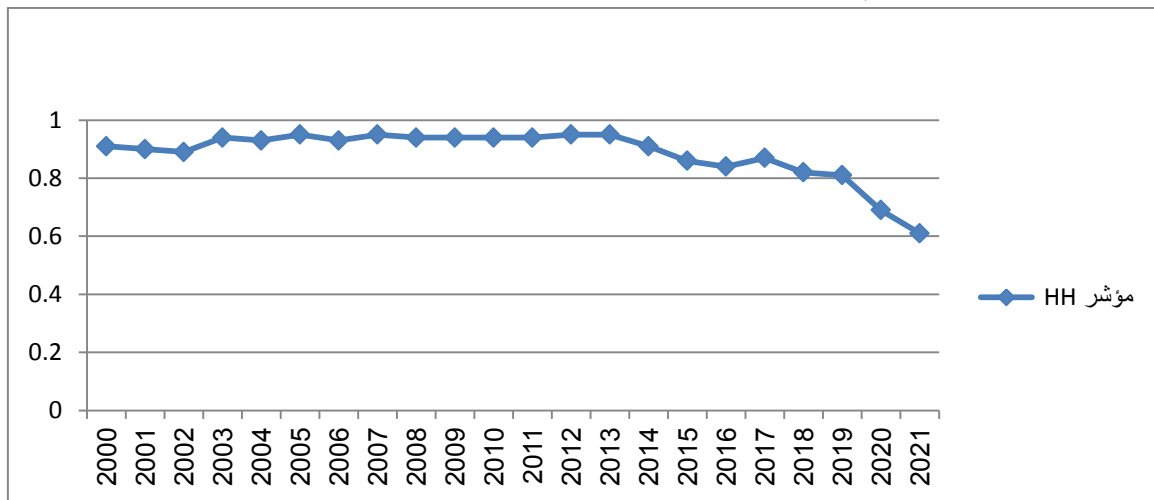
وارتفع مؤشر التركيز من 0.91 سنة 2000 إلى 0.95 سنة 2013 وهو ما يدل على زيادة تركيز الصادرات وضعف تنويعها، لينخفض بعدها إلى 0.61 سنة 2021، ويدل ويرجع ذلك إلى انخفاض نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الكلية بنسبة 88.3% وكذلك ارتفاع الصادرات خارج المحروقات إلى 11.7%، وتعتبر هذه القيمة هي الأقل خلال الفترة (2000-2021) .
والشكل التالي لمعامل "HH" "هيرفندال-هيرشمان" يوضح ذلك.

الجدول رقم (09): مؤشر "HH" "هيرفندال-هيرشمان" (2021-2000)

السنوات	مؤشر HH	السنوات	مؤشر HH
2000	0.91	2011	0.94
2001	0.90	2012	0.95
2002	0.89	2013	0.95
2003	0.94	2014	0.91
2004	0.93	2015	0.86
2005	0.95	2016	0.84
2006	0.93	2017	0.87
2007	0.95	2018	0.82
2008	0.94	2019	0.81
2009	0.94	2020	0.69
2010	0.94	2021	0.61

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2021,2018,2015,2010,2005

الشكل رقم (09): مؤشر "HH" "هيرفندال-هيرشمان" (2021-2000)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول السابق

4.3 انخفاض الإيرادات العامة وعجز الميزانية.

الوحدة مليار دينار

الجدول رقم(10): الإيرادات والنققات الإجمالية

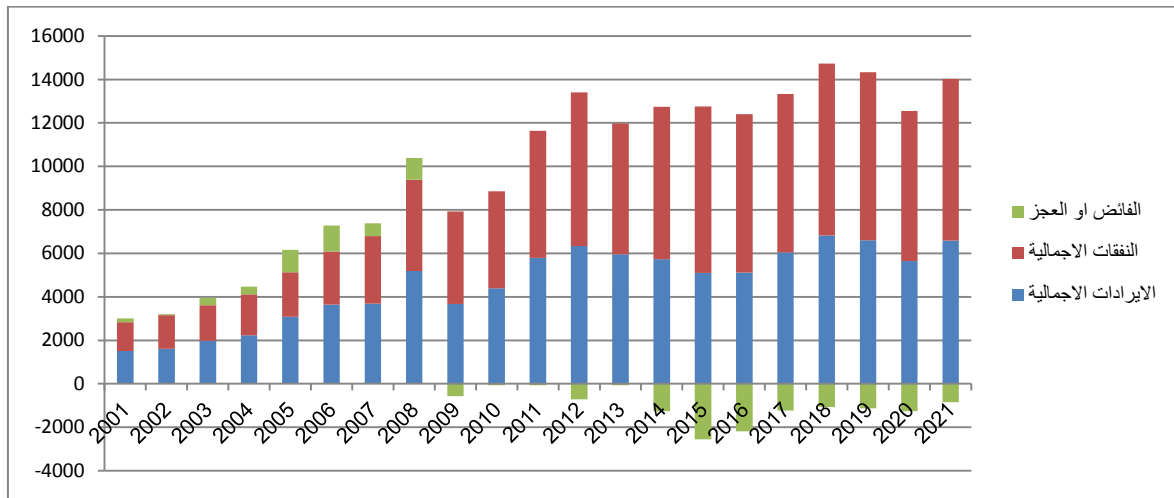
السنوات	الإيرادات الإجمالية	النققات الإجمالية	الفائض أو العجز
2001	1505.5	1321	184,5
2002	1603.2	1550.6	52,6
2003	1974.5	1639.2	335,3
2004	2229.9	1888.9	341
2005	3082.8	2052	1030,8
2006	3639.9	2453	1186,9
2007	3687.9	3108.6	579,3

999,4	4191	5190.4	2008
570,3-	4246.3	3676	2009
74,1-	4466.9	4392.8	2010
63,5-	5853.6	5790.1	2011
718,8-	7058.1	6339.3	2012
66,6-	6024.1	5957.5	2013
1257,2-	6995.7	5738.5	2014
2553,3-	7656.3	5103	2015
2187,4-	7297.5	5110.1	2016
1234,8-	7282.7	6047.9	2017
1072,2-	7899.1	6826.9	2018
1123,9-	7725.5	6601.6	2019
1262-	6902.9	5640.9	2020
842,1-	7428.7	6586.6	2021

المصدر: بنك الجزائر (2005، 2010، 2015، 2018، 2021) التقرير السنوي : التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

الوحدة مليار دينار

الشكل رقم (10): الإيرادات والنفقات الإجمالية



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

في سنة 2021، وللسنة الثالثة عشر على التوالي، سجلت المالية العامة عجزا في الميزانية، بلغ 842,1 مليار دينار، أي ما يعادل 3.8% من إجمالي الناتج الداخلي، مقابل عجزا قدره 1261.9 مليار دينار سنة 2020 أي ما يعادل 6.9% على اثر انتعاش أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وتحسن في الحالة الصحية بشكل ايجابي على العموم. بلغت إيرادات الميزانية سنة 2021 ب 945.7 مليار دينار مقارنة ب 2020 بقيمة قدرها 6586.6 مليار دينار في نهاية 2021 مقابل 5640.9 مليار دينار في نهاية سنة 2020 اي بارتفاع قدره 16.8% وترجع هذه الزيادة بالأساس إلى ارتفاع إيرادات المحروقات.

4 سبل تحقيق التنوع الاقتصادي والتخلص من الاقتصاد الأحادي.

سيبقى الاقتصاد الجزائري مهددا إذا لم يتم إعطاء أهمية كبيرة لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا للتخلص التدريجي من التبعية المطلقة للريع البترولي، ويجب على الدولة أن تعطي عناية كبيرة وجادة للقطاعات الاقتصادية الراكدة

والمتمثلة في القطاع الفلاحي والصناعي والقطاع السياحي والتي هي بمثابة خيارات إستراتيجية متاحة أمام الاقتصاد الجزائري، خصوصا أن الجزائر تمتلك كل المؤهلات والمقومات في هذه الخيارات الإستراتيجية التي تسمح لها بتحقيق ذلك.

1.4 السياسات الاقتصادية الكلية

السياسة الاقتصادية الكلية والسياسات القطاعية من أهم الأدوات التي بسلوكها الدولة من أجل التأثير على التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، فالسياسة الاقتصادية الكلية تلك الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في فترة زمنية معينة من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي بغية تحقيق أهداف اقتصادية معينة، هذه الأهداف لها ارتباط وثيق بمؤشرات التنوع الاقتصادي، وبالتالي فالسياسات الاقتصادية الكلية والسياسات القطاعية لها دور هام في تحقيق التنوع الاقتصادي، ويأتي ذلك من خلال: (دعمي، 2022)

- وضع سياسات اقتصادية كلية تسعى لتحقيق أهدافها الرئيسية من جهة، مع تحقيق المتانة في مؤشرات هذه الأهداف من جهة أخرى، أين تتحقق من خلال مساهمة كل القطاعات الإنتاجية في هذه المؤشرات بنسب متقاربة ومستمرة مع مرور الزمن.
- مراعاة استخدام تدابير وإجراءات آليات السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق التنوع الاقتصادي.
- استمرارية المحافظة على وتيرة تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية في حالة تحقيق التنوع الاقتصادي وهي الحالة الأصعب بالمقارنة مع السعي لتحقيق التنوع الاقتصادي وهذا بغية المحافظة على ديمومة التنوع الاقتصادي؛
- لا يكفي وضع وتسطير سياسات اقتصادية كلية فقط بل مصاحبها بسياسات قطاعية تخص القطاعات الاقتصادية (القطاع الاستهلاكي، القطاع الاستثماري، القطاع الحكومي وقطاع العالم الخارجي) والقطاعات الإنتاجية (القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي، القطاع السياحي... الخ)؛
- نجاح سياسة التنوع الاقتصادي يكمن في اتخاذ إجراءات وتدابير هدفها فتح المجال أمام للقطاع الخاص من جهة ومن جهة أخرى تقليص دور القطاع العام ومرافقة هذا الأخير للقطاع الخاص.

2.4 انعاش القطاعات الإنتاجية الراكدة:

1.2.4 القطاع الفلاحي: إن قطاع الفلاحة يشكل البديل الأمثل للخروج من هذه الأزمة، ويعد من أهم القطاعات الراكدة الواجب تفعيلها في الاقتصاد الجزائري، والاعتماد عليها كبديل لقطاع المحروقات لتحقيق التنمية الاقتصادية، لما تملكه من مقومات كبيرة تسمح بالاكفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية، وتقليل فاتورة الاستيراد وذلك من خلال النقاط التالية:

- دعم الشباب وتشجيعهم من خلال المشاريع الصغيرة والناشئة وزرع فيهم روح المقاوالية في المجال الفلاحي.
- استخدام التقنيات الحديثة والذكاء الصناعي في المجال الفلاحي، فالزراعة الذكية أضحت ضرورة لتنمية القطاع.
- بث روح إنشاء مستثمرات فلاحية جماعية وتدخل الدولة في تحديد نوع المنتج الفلاحي حسب كل منطقة. (بن عطية، 2021، صفحة 45)
- توفير الموارد المالية اللازمة لصغار الفلاحين خاصة في مجال الثروة الحيوانية وإنتاج الأعلاف
- تكثيف الإنتاج في الشعب الإستراتيجية ودعمها.
- دعم ومرافقة الزراعة الصحراوية والتي أثبتت نجاعتها في السنوات الأخيرة.
- حماية المنتج الوطني ومرافقة تسويقه للسوق الداخلي وحتى للتصدير.
- محاربة أشباه المستثمرين وتقديم الدعم المالي واللوجستي للمستثمرين والفلاحين الحقيقيين.

2.2.4 إنعاش القطاع الصناعي:

- تكوين الكفاءات واستغلال الخبرات الفنية والتنظيمية و التسييرية في القطاع و التي طالما عانت منها المؤسسات الوطنية.
- دعم المؤسسات الناشئة الصناعية ومرافقتها.
- استخدام التقنيات الحديثة في المجال الصناعي.
- تشجيع ودعم المناولة الصناعية في جميع القطاعات. (خليل و بن نذير، 2022، صفحة 239)
- انجاز مناطق صناعية جديدة للمستثمرين الحقيقيين ومرافقتهم.
- الاهتمام بالصناعات التحويلية وتشجيع التوجه إليها.
- دعم الصناعات البترو كيمياوية والتي بإمكانها تحقيق ميزات تنافسية على المستوى الدولي.
- الاعتماد على العناقيد الصناعية لرفع مساهمة القطاع في الناتج .

3.2.4 إنعاش القطاع السياحي:

- التطبيق الفعلي والحقيقي لبرامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لانجاز الأقطاب والقرى السياحية المبرمجة فيه.
- الاهتمام أكثر بالتسويق السياحي القيام بحملات ترويجية واسعة لما لها من تأثير عميق في جلب السواح الداخليين والأجانب.
- التوجه نحو السياحة الذكية باستخدام كافة الوسائل والتقنيات الحديثة في الخدمات والترويج السياحي. (دولي، 2020، صفحة 523)
- دراسة الأسعار بالمقارنة مع بلدان الجذب السياحي، لما لها من تأثير مباشر في تنشيط السياحة الداخلية.
- ضرورة الاهتمام بشكل كبير بالأمن والنظافة وخلق أجهزة خاصة بذلك.
- دعم الوكالات السياحية الجادة في تنشيط السياحة الداخلية.
- الاهتمام بقطاع النقل الذي يعتبر الشريان الحقيقي في الحركة السياحية.
- تأمين اكبر عدد من المقاعد للسياح الوافدين وإطلاق عروض وتخفيضات في الخطوط الجوية الجزائرية.
- ضرورة تشجيع الحرفيين والصناعات التقليدية لتحفيز النشاط السياحي.

3.4 الاهتمام بالتعليم، التكوين، البحث والتطوير

- إن الاهتمام بالرأسمال البشري من أهم الضروريات لتحقيق الأهداف المنشودة في تصحيح الاختلالات الهيكلية على المستوى الاقتصادي ، فإذا توفرت جميع الشروط الأخرى لا يمكن تحقيق الإقلاع الاقتصادي دون الاستثمار في هذا المورد الأساسي.
- استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة من اجل البحث والتطوير في مختلف القطاعات الإنتاجية
- الرفع من كفاءة التعليم والتكوين في كل التخصصات ذات العلاقة بالقطاعات الإنتاجية الراكدة.
- الدعم اللوجستي من طرف الجامعات للطلبة الذين يحملون مبادرات جادة وتسهيل عمل الحاضنات فيها، والتقليل من حجم العمليات الإدارية المعيقة. (بوضياف و زبير، 2020، صفحة 386)
- إعادة النظر في سياسات التكوين المهني وجعله أداة رئيسية لرفع الإنتاجية، ولا يكون مسارا للمسربين من التعليم.

5 خاتمة:

أثبتت الدراسة إن قطاع المحروقات يحتل مكانة كبيرة في الاقتصاد الجزائري من خلال مجموعة من المؤشرات نذكر

منها:

- ✓ تمثل الجباية البترولية نسبة كبيرة من الإيرادات العامة للدولة وقد بلغت أكبر نسبة (78.77) سنة 2008، وفي المتوسط للسنوات (2000-2021) بلغت نسبة 59.78% الأمر الذي يؤكد اعتماد الدولة في تمويلها للموازنة العامة على عوائد القطاع النفطي.
- ✓ تزايد حجم الاحتياطات يرجع إلى الارتفاع الكبير لأسعار النفط وهو ما أدى بدوره إلى تعزيز الملاءة المالية ودعم المركز المالي للجزائر اتجاه الخارج رغم انخفاض هذه الاحتياطات سنة 2021 حيث بلغت 45.29 مليار دولار، مقارنة بسنة 2013 حيث بلغت أعلى قيمة بـ 194.01 مليار دولار
- ✓ يساهم قطاع المحروقات بنسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام حيث بلغ متوسط مساهمة هذا القطاع خلال الفترة 2000-2021 نسبة 31.13% من إجمالي الناتج الداخلي الخام، وقد سجلت سنة 2006 أكبر نسبة حيث مثل قطاع المحروقات نسبة 45.6% من الناتج الداخلي الخام، وهذا يدل على مدى زيادة اعتماد الدولة على الإيرادات النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي.
- إن ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات وبقاء هذا الأخير خاضعا لتأثيرات العوامل الخارجية المختلفة، يبين هشاشة هذا الاقتصاد لأنه بحدوث أي أزمة خارجية في القطاع أو في الاقتصاد العالمي عموما، سيكون لها انعكاسات سلبية مباشرة وسريعة على أهم المؤشرات الاقتصادية للبلاد، ويظهر ذلك من خلال النتائج التالية:
- ✓ عرف معدل النمو تذبذبا كبيرا خلال هذه الفترة 2000-2021 وذلك لارتباطه الكبير بأسعار النفط شديدة التقلب، حيث ارتفع من 2.2% سنة 2000 إلى 7.2% سنة 2003 وهي أعلى قيمة مسجلة، ثم انخفض إلى -5.1% سنة 2020، نتيجة تداعيات الأزمة الصحية لجائحة كورونا، ليعيد الارتفاع مجددا نتيجة تحسن أسعار النفط ليصل 3.5% سنة 2021.
- ✓ ما نلاحظه خلال هذه الفترة (2001-2021) هو عدم استقرار مساهمة القطاعات الإنتاجية، وسيطرة مساهمة قطاعي المحروقات والخدمات، وضعف مساهمة كل من قطاعات الفلاحة، الصناعة والسياحة، كما لاحظنا أن الفترة التي شهدت فيها أسعار النفط ارتفاعا كبيرا، عرفت القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات تراجعاً ملحوظاً.
- ✓ رغم الاستثمارات الضخمة لتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات إلا أن نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة جداً، ولم تعرف النسبة تطورا خلال الـ 15 سنة الأولى للفترة (2000-2021) نسبة 2%، وبداية من سنة 2015 عرفت ارتفاعا طفيفا بنسبة 4.3% إلى أن وصلت نسبة 11.7% لسنة 2021، ويقترب مؤشر التركيز لمعامل "هيرفندال-هيرشمان" من (1) خلال معظم الفترة (2000-2021)، وهو ما يدل على زيادة تركيز الصادرات وضعف تنوعها.
- ✓ في سنة 2021، وللسنة الثالثة عشر على التوالي، سجلت المالية العامة عجزا في الميزانية، بلغ 842,1 مليار دينار، أي ما يعادل 3.8% من إجمالي الناتج الداخلي.
- وسيبقى الاقتصاد الجزائري مشوه بمؤشرات اقتصادية سلبية إذا لم يعاد النظر في السياسات الاقتصادية الكلية وإعطاء أهمية كبيرة لباقي القطاعات الاقتصادية الإنتاجية الراكدة والاهتمام الجاد بالتعليم والتكوين والبحث والتطوير، خصوصا أن الجزائر تمتلك كل المؤهلات والمقومات التي تسمح بتحسين المؤشرات الاقتصادية وتحقيق فرص الإقلاع الاقتصادي.
- ✓ وضع سياسات اقتصادية كلية تسعى لتحقيق أهدافها الرئيسية من جهة، مع تحقيق المتانة في مؤشرات هذه الأهداف من جهة أخرى، أين تتحقق من خلال مساهمة كل القطاعات الإنتاجية في هذه المؤشرات بنسب متقاربة ومستمرة مع مرور الزمن.
- ✓ إنعاش القطاعات الإنتاجية الراكدة كالقطاع الفلاحي، الصناعي، والسياحي.

✓ الاهتمام بالرأسمال البشري من خلال التعليم ، التكوين، البحث والتطوير.

6 المراجع

- دغمي دم. (2022). واقع مساهمة القطاعات الانتاجية في تحقيق التنوع الاقتصادي ودورها في الخروج من صفة الاقتصاد الاحادي في الجزائر -دراسة تحليلية للفترة 2000-2020 مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. 42-15 ,
- سعاد دولي. (2020). الاهتمام بالخدمات السياحية كاحد دعائم النهوض بالقطاع السياحي لولاية بشار-الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 510-524.
- سفيان الشارف بن عطية. (2021). مساهمة قطاع الفاحية في التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية للفترة 2000-2019. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، 35-46.
- عبد الرحمان خليل، و نصر الدين بن نذير. (2022). المناولة الصناعية خيار استراتيجي لتحقيق التنمية الصناعية في الجزائر. مجلة الابحاث الاقتصادية ، 221-240.
- علاء الدين بوضياف، و محمد زبير. (2020). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم الابداع لدى المؤسسات الناشئة مع الاشارة الى تجربة الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 376-387.
- ياسين بوعبدلي. (2018). البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2005 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر
- الديوان الوطني للإحصائيات ONS على الموقع الرسمي: <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>
- منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC على الموقع الرسمي: https://www.opec.org/opec_web/en